

الفصل الرابع

قضايا النوعية في برامج العلوم السياسية في الجامعات العربية

(دراسة توثيقية)

كريم المفتي^(١)

ملخص

تقارن هذه الدراسة بين تسع جامعات عربية تتضمن كل منها برنامجا تعليميا في العلوم السياسية. وهي تبين وجود تفاوت بينها، من حيث الإمكانيات والمناهج وفرص متابعة الخريجين، وهذا يطرح تساؤلات حول مكانة الجامعات في تدريس اختصاص يُعد جوهريا في عملية تأهيل النخب المستقبلية في الوطن العربي. وأفسحت هذه الدراسة المقارنة فرصة الاطلاع على المنظومة التعليمية القائمة في بلدان عربية مثل لبنان ومصر والأردن والكويت والنظر في الإشكاليات التي تواجهها الكليات والأقسام التي تحوي برنامجا في العلوم السياسية.

ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الأوراق الاعتراف الدولي بشهادات تلك الجامعات في اختصاص علم السياسة، ما يوفر للخريجين فرصة التخصص في الجامعات الأجنبية كما العمل في بلدانهم أو في الخارج. بموازاة ذلك، ألفت الدراسة الضوء على جملة من التحديات التي تصطدم بها الجامعات عموما. من جهة، تعاني كليات وأقسام العلوم السياسية من القصور في بعض المساقات الأساسية ومن جهة أخرى، ينقص الطلاب فرص الترشيد الأكاديمي والتدريب الميداني. بالإضافة إلى ذلك، يواجه الطلاب إشكالية قلة المصادر في اللغة العربية والاعتماد شبه الإجباري على المصادر الأجنبية، ما يتطلب جهودا مضاعفة من أجل دعم الإنتاج العلمي العربي لدى الجامعات.

مقدمة

تعالج هذه الورقة أهم ما جاء في أربع دراسات لتسعة برامج في العلوم السياسية واردة في الكتاب الحالي تناولت البرامج التالية:

١. الإجازة في العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية-لبنان
٢. البكالوريوس في العلوم السياسية في جامعة الكويت
٣. البكالوريوس في العلوم السياسية في أربع جامعات أردنية: الجامعة الأردنية (حكومية)، جامعة اليرموك (حكومية)، جامعة مؤتة (حكومية) وجامعة العلوم التطبيقية (خاصة)
٤. البكالوريوس في العلوم السياسية في ثلاث جامعات مصرية: جامعة القاهرة (حكومية)، جامعة أكتوبر (خاصة) وجامعة المستقبل (خاصة)

إن أقدم كلية للعلوم السياسية في هذه الجامعات تأسست في مصر لدى جامعة القاهرة عام ١٩٥٩، تلتها عملية ضم مجال العلوم السياسية إلى كلية الحقوق لدى الجامعة اللبنانية لتصبح الأخيرة كلية الحقوق والعلوم السياسية في العام ١٩٦٠ التي انضمت إليها العلوم الإدارية عام ١٩٦٦. وفي السنة ذاتها، أي ١٩٦٦، تأسست جامعة الكويت بموجب القانون رقم ٢٩ وأنشأت كلية التجارة والاقتصاد

(١) د. كريم المفتي هو أستاذ في جامعة الحكمة وباحث في العلوم السياسية، حائز على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة باريس ١-السوربون في العام ٢٠١١. البريد الإلكتروني: karim.elmufti@gmail.com

والعلوم السياسية في سنة ١٩٦٧، إلى جانب كلية الحقوق والشريعة. وابتداء من العام الجامعي ١٩٩٩-٢٠٠٠ أصبح قسم العلوم السياسية تابعا لكلية العلوم الاجتماعية. أما جامعة الأردن، فقد أنشأت قسم العلوم السياسية عام ١٩٦٥ ضمن كلية إدارة الأعمال وكان من الأقسام الأولى التي أنشئت في الجامعة الأردنية، ثم في العام ١٩٩٧ تم نقل القسم إلى كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية في إطار هيكلية كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومن ثم نقل القسم مرة أخرى في العام ٢٠٠٨ إلى كلية الآداب، وبعد ذلك نقل القسم مرة أخرى في العام ٢٠١١ إلى كلية الدراسات الدولية. كذلك في الأردن، تأسس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك بوصفه قسماً مستقلاً من أقسام كلية الآداب في الفصل الأول من العام الجامعي ١٩٩١-١٩٩٢. وفي الفترة عينها، ارتأت جامعة العلوم التطبيقية إنشاء قسم العلوم السياسية لتكون الجامعة الخاصة الوحيدة التي تدرس هذا التخصص عام ١٩٩١. بدأ القسم مسيرته في كلية الاقتصاد والتجارة واستمر حتى بداية العام الجامعي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ حيث تم ضمه إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية. وفي العام ١٩٩٤، أنشئ قسم العلوم السياسية في جامعة مؤتة في الأردن.

وفي خانة الجامعات الخاصة المصرية المنضوية في الدراسات التي بين أيدينا، نذكر إنشاء جامعة ٦ أكتوبر وهي أول جامعة خاصة في مصر أبصرت النور عن طريق المرسوم الرئاسي رقم ٢٤٣ في عام ١٩٩٦، وقد أنشئت كلية العلوم الاجتماعية فيها مع مطلع العام الدراسي ١٩٩٨-١٩٩٩ وهي تتضمن قسماً للعلوم السياسية. أما جامعة المستقبل فقد تأسست في العام ٢٠٠٦ بالمرسوم الرئاسي رقم ٢٥٥. وقد أنشئت فيها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في العام نفسه.

أولاً: الأهداف التربوية للبرامج

تشابه الأهداف المعلنة لدى أقسام تدريس العلوم السياسية في الجامعات التسع التي بين أيدينا. ومن الممكن تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاث فئات. الأولى ترمي إلى تزويد الطلاب بأدنى المعرفة المتعلقة بالحقل السياسي، نظرياً، فكرياً وتطبيقياً، وفق نظريات ومنهجيات حديثة وتشجيعهم على إعداد دراسات وأبحاث لزيادة المنتج العلمي الأكاديمي في هذا المجال، لاسيما تلك التي تعنى بمشاكل المجتمع القانونية والسياسية والإدارية.

أما الفئة الثانية من الأهداف فنصب في تهيئة عقول شابة ناقدة تمكن هؤلاء من المشاركة في النقاش والحوار وكذلك تحمّل المسؤولية القيادية في إنشاء وإدارة القطاعين العام والخاص. فتتطلع هذه الكليات إلى تخريج نخبة من الطلبة قادرة على توظيف هذه المعارف والمهارات في خدمة مجتمعهم المحلي (بعض الجامعات تستخدم عبارة "النهضة") وعلى تفعيل دورهم الاجتماعي وتأهيلهم إلى سوق العمل.

في الفئة الثالثة تطمح الكليات إلى تطوير ورعاية أعضائها من هيئة التدريس ومعاونيهم لكي يطوروا المادة العلمية والبحثية ويقدموا الاستشارات لمختلف الأوساط لدى المجتمع، سواء الحكومية منها أم القانونية أو الدبلوماسية.

وتفرد بعض الكليات في التركيز على جوانب أخرى من الأهداف غير متواجدة في جامعات أخرى، أكانت في البلد نفسه أم في بلاد متجاورة داخلية في الدراسة. على سبيل المثال، نشير إلى تعزيز "حوار الثقافات" و"القدرة على التعامل مع ذوي الثقافات المختلفة في الدول الأخرى" كمسعى لدى جامعة المستقبل وجامعة ٦ أكتوبر المصريتين. كما تتطلع الجامعة اللبنانية إلى "تعزيز الانفتاح الحضاري وتوسيع مجالات التعاون العلمي والثقافي اللبناني مع الخارج".

ثانياً: إدارة البرنامج

تؤمن الكليات التسع المشار إليها لمتسببها شهادة الـ "بكالوريوس" في العلوم السياسية (وتسمى "الإجازة" في الجامعة اللبنانية)، وتجري الدراسة وفقاً لنظام أقرب إلى النهج الأميركي، إما كنظام الساعات المعتمدة أو كنظام الفصلين (semester)، والاثنا عشر مبنياً على أساس الأرصدة (credits) الذي بات طاعياً في برامج تدريس العلوم السياسية في هذه الجامعات، منها منذ تأسيسها. من جهتها، انتقلت الجامعة اللبنانية إلى منظومة الـ LMD في العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١، وبفعل ذلك سيزول عنها قريباً المنهج القديم المبني على شهادة الإجازة (ومدته ٤ سنوات).

بالنسبة للجامعات التي تطبق نظام الفصل الدراسي، نجد جامعة القاهرة، الجامعة اللبنانية، جامعة الكويت، ويضم كل فصل دراسي مجموعة من المقررات التخصصية الإلزامية والاختيارية بالإضافة إلى فصل صيفي. وتتكون شهادة الإجازة من ١٨٠ رصيداً في الجامعة اللبنانية، موزعة على ستة فصول دراسية بمعدل ٣٠ رصيداً في الفصل الواحد؛ ومن ١٢٦ رصيداً في جامعة الكويت ما بين وحدات دراسية إلزامية واختيارية.

ونشير إلى أن الجامعات التي تطبق نظام الساعات المعتمدة هي جامعة ٦ أكتوبر وجامعة المستقبل (مصر)، والجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة العلوم التطبيقية وجامعة مؤتة (الأردن). ويظهر الجدول رقم ١ مقارنةً بين مختلف الجامعات التي تسيّر حسب نظام الساعات المعتمدة لتخريج الطالب في البكالوريوس في العلوم السياسية.

جدول ١: شروط نيل درجة البكالوريوس في العلوم السياسية حسب الجامعة

الجامعة	عدد الساعات المعتمدة للحصول على الشهادة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - مصر	أقر النظام ولم يطبق حتى الآن
كلية العلوم الاجتماعية - جامعة ٦ أكتوبر - مصر	١٤٤
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة المستقبل - مصر	١٣٩
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية - الجامعة اللبنانية	غير معتمد
كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - الكويت	غير معتمد
كلية الدراسات الدولية - الجامعة الأردنية - الأردن	١٣٢
كلية الآداب - جامعة اليرموك - الأردن	١٣٢
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن	١٣٢
قسم العلوم السياسية - جامعة مؤتة - الأردن	١٣٠

يصاحب نظام التدريس في العديد من الجامعات العربية المندرجة في الدراسة آلية لتقييم وضمان الجودة، وهو متوافر مثلاً في جامعة الكويت حيث سعى القائمون على برنامج العلوم السياسية إلى التواصل مع مراكز وجامعات ومنظمات الاختصاص لتقييم برنامج بكالوريوس العلوم السياسية من أجل تقديم تعليم بمعايير امتياز عالمية يرقى لتطلعات القائمين على البرنامج والمختصين. وفي عام ٢٠٠٤، قام القسم بالتواصل مع المؤسسة الأميركية للعلوم السياسية (The American Political Science Association) بغرض الحصول على عضويتها والتعاون معها في مجال تقييم البرنامج الدراسي لدرجة البكالوريوس تمهيداً لنيل الاعتراف الأكاديمي منها، إلا أنه اتضح أن المؤسسة لا تملك صلاحيات منح برامج الاعتماد الأكاديمي أو حتى إصدار وثيقة رسمية تشير لتوافق البرنامج ومكوناته مع معايير المؤسسة. في الفترة الزمنية نفسها تقريباً، أي خلال الجزء الأول من الألفية الجديدة، دأبت كلية العلوم الاجتماعية ككل على السعي نحو إيجاد سبل للنهوض بمستوى برامجها الدراسية عن طريق التعاون مع مؤسسات الاعتماد الأكاديمي العالمية سعياً للارتقاء بمعايير التعليم الجامعي

بالكلية نحو الامتياز. وبعد تدارس الموضوع ومناقشته على مستوى الأقسام العلمية والكلية والجامعة، تم اتخاذ قرار التعاون مع الأكاديمية الأميركية للعلوم الإنسانية (The American Academy for Liberal Education- AALE) على أن يركز التعاون على برنامج الثقافة العامة الذي تطرحه الكلية لجميع طلبتها على اختلاف تخصصاتهم بالدرجة الأولى وعلى التخصصات الدقيقة بشكل أعم، نظراً لعمومية تخصص المؤسسة. وفي أعقاب زيارة ميدانية لها، جاء تقرير الأكاديمية إيجابياً بشكله العام مما استحق منح كلية العلوم الاجتماعية الاعتماد الأكاديمي غير المشروط من قبل الأكاديمية لمدة خمس سنوات تنتهي في حزيران/ يونيو ٢٠١٥.

في مصر، تتضمن جامعة القاهرة بدورها وحدة لضمان الجودة تحدد متطلبات التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص. في جامعة ٦ أكتوبر، تقوم وحدة ضمان الجودة بإعداد تقييم داخلي دوري بشأن المقررات التي يتم تدريسها وذلك لضمان استخدام مجموعة متنوعة من أساليب التعليم والتعلم والتقييم. في الأردن، تخلو الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة مؤتة من آلية متبعة لتقييم البرنامج تقيماً خارجياً أو داخلياً، والتقييم الوحيد هو التقييم العام الذي تقوم به هيئة الاعتماد في وزارة التعليم العالي التي تركز على الشروط والمتطلبات العامة والخاصة في الاعتماد - وتتركز بعدد أعضاء هيئة التدريس مقارنة مع الطلبة وعدد المدرسين في الرتب الأكاديمية المختلفة، ومدى استيفائها لمتطلبات القسم وحاجته. وبالرغم من أهمية هذا التقييم الذي تقوم به هيئة الاعتماد إلا أنه ليس معنياً بكل القضايا المطلوبة بتقييم الجودة والأداء بخاصة تلك المرتبطة بنوعية التدريس ومستواه، والخطط الدراسية، والانسجام الداخلي في البرنامج.

ثالثاً: الموارد الأكاديمية

تتمتع الجامعات المشار إليها بهيئة تدريسية تنظم وتدير أعمال القسم وعملية التعليم للطلبة سعياً لإنجاح البرنامج التعليمي. وعند الاطلاع على مضمون الدراسات، يتبين التفاوت الموجود بين الكادر الأكاديمي في مختلف الجامعات المعروضة بالشكل المطروح في الجدول رقم ٢، حيث يكمن أكبر قسم من ناحية الهيئة التدريسية في جامعة القاهرة (على صعيد القسم وليس الكلية) مع ١١٤ عضواً، تليها جامعة الكويت التي تضم ١٨ عضواً. أما الجامعة اللبنانية، فتتكون من ٢٥٠ أستاذاً ومدرسا، إنما على صعيد كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، فالرقم غير متوافر على مستوى قسم العلاقات السياسية حصراً. إلا أنه يبقى رقماً كبيراً على صعيد الأوساط الأكاديمية العربية وكادر كهذا لا يمكن أن يتوافر لأي كلية حقوق وعلوم سياسية في جامعة خاصة لا قدرة لها على تفرغ أساتذة بهذا القدر المرتفع أو تعيينهم، خاصة وأنه لا يمكنها أن تتحمل الأعباء والخسائر، بينما الجامعة اللبنانية كمرفق عام لا يحركها عامل الربح بل يكمن الهدف الأساسي من إنشائها في نشر التعليم الجامعي في الأوساط الشعبية وتنمية المستقبل لأجيال شبابية لا تملك قدرة كافية على الدخول إلى التعليم الجامعي الخاص ومتابعة التحصيل العلمي.

جدول ٢: توزيع الهيئة التعليمية حسب الجامعة والرتبة

الجامعة	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	الهيئة المعاونة	المجموع
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة	٤٤	١٠	١٦	٤٤	١١٤
كلية العلوم الاجتماعية، جامعة ٦ أكتوبر	٣	٣	٢	٢	١٠
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة المستقبل	٤	٤	-	٢	١٠
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	٢٥٠
كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	١٨
كلية الدراسات الدولية، الجامعة الأردنية	٣	٤	٣	-	١٠
كلية الآداب، جامعة اليرموك - الأردن	٤	٢	٤	١	١١
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العلوم التطبيقية	١	٣	٥	١	١٠
قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة - الأردن	٤	٤	-	-	٨

في ما يخص نظام الترقية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المعنية في الدراسة، لقد حددت كل جامعة نظام الترقيات الخاصة لمدرسيها، سواء بفعل التشريعات الوطنية المرعية أو حسب قراراتها الذاتية على صعيد إدارة الجامعة. في مصر، تخضع الكليات الثلاث للنظام الذي حدده المجلس الأعلى للجامعات ويتمثل في التالي: تتم ترقية الهيئة المعاونة (المعيد والمدرس المساعد) بعد إتمام رسالتي الماجستير والدكتوراه لدرجة مدرس، وبناء على توصية لجنة الحكم من أساتذة في مجال التخصص. كما تتم ترقية المدرس إلى الأستاذ المساعد، والأستاذ المساعد إلى أستاذ بعد نشره عدة أبحاث متخصصة في مجالات ودوريات علمية في مجال التخصص، والتقدم بها إلي اللجان العلمية، ثم تقييم وتحكيم الأبحاث، واجتياز جميع الشروط المطلوبة للترقية. وتلاحظ مفارقة أساسية بين الجامعة الحكومية في القاهرة والجامعتين الخاصتين وهي أن عضو هيئة التدريس في الجامعات الخاصة يقوم بدفع رسوم للتقدم للترقية بعكس الجامعات الحكومية.

في الأردن، تحدد الجامعات نظامها الخاص لترقية المدرسين وفقا للمادة ٢٣ من قانون الجامعات الأردنية، فيضم التصنيف أربع رتب: الأستاذ، الأستاذ المشارك، الأستاذ المساعد، المدرس. ينتقل الأستاذ المساعد والأستاذ المشارك والأستاذ من فئة إلى فئة أعلى ضمن الرتبة الواحدة إذا توافرت لديه في الفئة المطلوب النقل منها أقدمية لا تقل عن ٥ سنوات. أما المدرس فيشترط أن لا تقل أقدميته عن ٦ سنوات بعد حصوله على المؤهل العلمي الذي عُين على أساسه. وفي جميع الأحوال يشترط بالإضافة إلى سنوات التدريس لترقية عضو الهيئة التدريسية نشر إنتاج علمي أثناء خدمته الفعلية في الجامعة تتوافر فيه الشروط والمواصفات المطلوب توافرها في الإنتاج العلمي المطلوب للترقية. ويقدر الإنتاج العلمي في الجامعة الأردنية بالنقاط بدلا من عدد الأبحاث (عموما نقطة واحدة للورقة المنشورة في مجلة عربية ونقطتان إلى ثلاث نقاط للورقة المنشورة في مجلة أجنبية تبعا للتصنيف المعتمد). ويمكن تلخيص النظام المعمول به في الرتب وتقييم الأساتذة على النحو التالي: ينتقل عضو الهيئة التعليمية من محاضر متفرغ إلى رتبة أستاذ مساعد بعد سنتين وأربع نقاط في الإنتاج العلمي، ويترقى من أستاذ مساعد إلى أستاذ مشارك بعد خمس سنوات تدريس وثمانين نقطة، ومن أستاذ مشارك إلى أستاذ بعد خمس سنوات خدمة واثنتي عشرة نقطة. وتختلف تعليمات الترقية من جامعة إلى أخرى، فالبعض يعتمد عدد البحوث المنشورة والبعض يعتمد النقاط لكل بحث حسب مكان نشره والمجلة التي نشر بها.

أما في جامعة الكويت، فتتكون معايير الترقية من البنود الثلاثة التالية: التدريس والإرشاد، الأبحاث والنشر العلمي، خدمة الجامعة والمجتمع. ويقع على عاتق المتقدم ورئيس القسم العلمي تقديم كافة

المعلومات التي توثق درجة المشاركة والإنجاز في الأنشطة الأكاديمية. وتقع مسؤولية تقييم درجة المشاركة على رئيس القسم، وبين النظام عناصر كل معيار وأدوات التقييم. وتتطلب الترقية لمنصب أستاذ مساعد إثبات الجدارة والتفوق تحت معيار التدريس والإرشاد ومعيار الأبحاث والنشر العلمي؛ ويشترط تقديم خمسة أبحاث كاملة على الأقل، منشورة أو مقبولة للنشر في مجلات علمية محكمة، على أن يكون واحد منها على الأقل في مجلة علمية عالمية محكمة ومعروفة في حقل التخصص. ويجب أن يكون المتقدم هو الباحث الوحيد أو الأول في ثلاثة منها على الأقل، على أن تكون هذه الأبحاث منشورة أو مقبولة للنشر على مدى شغل الدرجة الأكاديمية، وأن يكون قد تم فعلاً نشر نصفها على الأقل.

أما الترقية لمنصب الأستاذية فتتطلب أداءً متفوقاً تحت كل معايير الترقية الثلاثة مع تحقيق امتياز في التدريس أو الأبحاث والنشر العلمي، يصاحبه امتياز في خدمة الجامعة والمجتمع. ويجب أيضاً توافر الأدلة على المكانة المهنية للمتقدم نتيجة لإنجازاته الأكاديمية وعلى ما يطمئن على استمرارية الأداء بكفاءة عالية. ويشترط تقديم عشرة أبحاث منشورة أو مقبولة للنشر في مجلات علمية محكمة، على أن يكون بحثان منها على الأقل في مجلات علمية عالمية محكمة ومعروفة في حقل التخصص. ويجب أن يكون المتقدم هو الباحث الوحيد في واحد منها أو الأول في خمسة منها على الأقل، على أن تكون منشورة أو مقبولة للنشر على مدى شغل الدرجة الأكاديمية، وأن يكون قد تم نشر نصفها على الأقل.

رابعاً: المناهج

تشارك مناهج العلوم السياسية في الجامعات المعروضة بأهداف ورؤى متشابهة لتزويد الطلبة بالمهارات النظرية والبحثية في العلوم السياسية وفق النظريات والمنهجيات الحديثة، بالإضافة إلى تقديم فهم نظري لبيئة الأنظمة السياسية وبالتركيز على النظام السياسي للبلد التي تنتمي إليه كل جامعة. وتتألف المناهج في العلوم السياسية في هذه الجامعات من مقررات إلزامية واختيارية، وتختلف المتطلبات المتعلقة بعدد المقررات وحجم الساعات المعتمدة لنيل الشهادة حسب نظام كل كلية. في الجامعات الأردنية، نجد ما يزيد عن خمسين ساعة معتمدة كمواد إلزامية وتشكل هذه المواد التي تفوق السبع عشرة مادة جوهر تخصص العلوم السياسية ويتم ردها بما يقارب الثلاثين ساعة معتمدة بالمجال ذاته من التخصص وفق خطة اختيارية تفرض اختيار عشر مواد من ضمن باقة تحوي ما يقارب عشرين مقراً.

في الجامعة الأردنية، تتوزع متطلبات الساعات المعتمدة (١٣٢) على الشكل التالي:

- متطلبات الجامعة (٢٧ ساعة معتمدة)، وتشمل مواد من مختلف كليات الجامعة وأقسامها.
 - متطلبات الكلية (٢٤ ساعة معتمدة)، وتشمل مواد من أقسام الكلية المختلفة.
 - متطلبات التخصص (٨١ ساعة معتمدة)، من موضوع التخصص المباشر.
- تتوزع متطلبات التخصص إلى متطلبات إلزامية يلتزم بدراستها جميع الطلبة، وتبلغ ٥١ ساعة معتمدة، وإلى متطلبات اختيارية يختار الطالب ٣٠ ساعة، بواقع عشر مواد من أصل ٢٣ مادة متاحة. في جامعة اليرموك، تتكون الخطة الدراسية لنيل درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من ١٣٢ ساعة معتمدة على النحو التالي:

- متطلبات الجامعة (٢٧ ساعة معتمدة)
- متطلبات الكلية (١٨ ساعة معتمدة)
- متطلبات التخصص (٨٧ ساعة معتمدة).

وتقسم متطلبات التخصص إلى متطلبات إجبارية يلتزم بدراستها جميع الطلبة، وتبلغ ٦٦ ساعة معتمدة، وإلى متطلبات اختيارية يختار الطالب ٢١ ساعة بواقع سبع مواد من أصل ١٩ مادة متاحة. في جامعة العلوم التطبيقية، تتكون الخطة الدراسية لنيل درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من ١٣٢ ساعة معتمدة على النحو التالي:

- متطلبات الجامعة ٢٧ ساعة معتمدة.
- متطلبات الكلية ٢٤ ساعة معتمدة.
- متطلبات التخصص ٨١ ساعة معتمدة.

تقسم متطلبات التخصص (٨١ ساعة) إلى متطلبات إلزامية، وتبلغ ٧٢ ساعة معتمدة، وإلى متطلبات اختيارية يختار الطالب ٩ ساعات بواقع ثلاث مواد من أصل ١٦ مادة متاحة. في جامعة مؤتة، تتكون الخطة الدراسية لنيل درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من ١٣٠ ساعة معتمدة على النحو التالي:

- متطلبات الجامعة (٣١ ساعة معتمدة).
- متطلبات الكلية (٢٧ ساعة معتمدة).
- متطلبات التخصص (٧٢ ساعة معتمدة).

وتقسم متطلبات التخصص إلى متطلبات إلزامية، وتبلغ ٦٣ ساعة معتمدة، وإلى متطلبات اختيارية يختار الطالب ٩ ساعات بواقع ثلاث مواد من أصل ١٤ مادة متاحة. وفي الجامعات المصرية، يتكون برنامج البكالوريوس من أربعة مستويات، ويتكون كل مستوى من فصلين دراسيين، ويضم كل فصل دراسي مجموعة من المقررات التخصصية، الإلزامية كما الاختيارية. ففي جامعة ٦ أكتوبر، يدرس الطالب مجموعة من المقررات الدراسية العامة، تمهيداً للتشعب اعتباراً من المستوى الثاني. ويقدم قسم العلوم السياسية مقرراته الدراسية من خلال أربعة محاور أساسية:

- متطلبات الجامعة وتتضمن مقررات دراسية عامة، يمكن أن تقدم لجميع طلاب الجامعة (مجموعة من المقررات الإلزامية والاختيارية): ١٨ ساعة.
- متطلبات الكلية وتتضمن مقررات دراسية تُقدم لجميع طلاب الكلية بجميع أقسامها (مجموعة من المقررات الإلزامية والاختيارية): ١٨ ساعة.
- مقررات دراسية تخصصية: إلزامية: تعالج البنية الأساسية للتخصص (٦٠ ساعة)، واختيارية تعالج التخصص الفرعي أو التشعب (٣٩ ساعة).
- مقررات دراسية حرة يختارها الطالب من المقررات التي تقدمها أقسام الجامعة المختلفة (٦ ساعات).

وتتنوع المقررات التي يتم تدريسها في قسم العلوم السياسية في جامعة المستقبل ما بين مقررات إلزامية واختيارية ومساندة^(١):

- المقررات الإجبارية (٥٢ ساعة معتمدة)
- المتطلبات الاختيارية (٢٤ ساعة معتمدة)
- المقررات المساندة (٢٧ ساعة إجبارية)

(١) يبلغ إجمالي عدد الساعات المعتمدة (١٣٩) ساعة منها (١٠٣) عدد الساعات الفعلية، يضاف إليها (٣٦) ساعة للفصول الصيفية الأربعة بمعدل (٤) ساعات كل فصل صيفي.

أما في جامعة القاهرة، وبانتظار تطبيق نظام الساعات المعتمدة، يتكون البرنامج من أربعة مستويات، ويتكون كل مستوى من فصلين دراسيين و يضم بدوره مجموعة من المقررات التخصصية. علاوة على ذلك، تتيح الجامعة لطلابها فرصة التخصص في محور معين تابع للمجال الأساسي حيث تم استحداث شعبتين للدراسة باللغات الأجنبية إحداهما باللغة الفرنسية والأخرى باللغة الإنجليزية، وقد بدأ التحاق الطلاب بالشعبة الفرنسية في العام الجامعي ١٩٩٤-١٩٩٥، وهي تتيح للطلاب الراغبين في الالتحاق بها دراسة ٥٠٪ من المقررات الدراسية باللغة الفرنسية، بينما بدأ التحاقهم بالشعبة الإنجليزية عام ١٩٩٦-١٩٩٧، حيث يدرس الطلاب ٦٠٪ من المقررات باللغة الإنجليزية.

وفي الكويت، يشترط البرنامج الأكاديمي للعلوم السياسية في جامعة الكويت على المنتسب دراسة ١٢٦ وحدة دراسية ما بين وحدات دراسية إلزامية واختيارية وذلك في المجالات المختلفة. والطلبة الذين يختارون تخصصهم المساند من قسم العلوم السياسية يدرسون (٢٤ وحدة) من مقررات قسم العلوم السياسية ويختار الطالب ٣ مقررات من المقررات الإلزامية التي يطرحها القسم مع مراعاة المتطلبات السابقة لكل مقرر إن وجدت. ثم يختار الطالب ٣ مقررات من المقررات الاختيارية التي يطرحها القسم بواقع مقرر من كل مجموعة من المجموعات الثلاث التي يطرحها القسم. كما يدرس كل طالب من طلبة كلية العلوم الاجتماعية، - بما فيهم طلبة وطالبات العلوم السياسية - مقررات الثقافة العامة، أي ما يعادل ٤٢ وحدة دراسية تغطي القدرات والمهارات التي صاغها أكاديمية (AALE) للاعتماد الأكاديمي. ولا بد من الإشارة إلى قيام شركاء مع العديد من الوحدات البحثية التابعة لكلية العلوم الاجتماعية ذات الصبغة السياسية في الغالب مثل وحدة الدراسات الأوروبية الخليجية، ووحدة الدراسات الآسيوية، ووحدة الدراسات الأميركية، فإن طلبة وأساتذة البرنامج على موعد دائم مع العديد من الفعاليات التي تنظمها الوحدات مع سفارات الدول المختلفة، وتستقدم العديد من الشخصيات البارزة بالمجال مما يتيح فرص تبادل الخبرات والتواصل الثقافي والأكاديمي. وقد تم مؤخرا (٢٠١٢) توقيع اتفاقية تعاون بين المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وكلية العلوم الاجتماعية، والتي تقضي بتعاون الطرفين بتبادل الخبرات والقيام بالأبحاث المشتركة ذات الاهتمام.

يتزامن حاليا في الجامعة اللبنانية نظامان للدراسة منذ أن تم إدخال نظام الـ LMD في منهاج البرنامج التعليمي. وفي النظام القديم للتدريس، تستغرق مدة الدراسة لنيل الإجازة في العلوم السياسية والإدارية أربع سنوات. وهو يشتمل على نوعين من الدروس:

- دروس نظرية يكون الحضور فيها اختيارياً.
 - أعمال موجهة على مدى العام الدراسي في مادتين في كل من السنتين الثالثة والرابعة حيث يكون الحضور إلزامياً بنسبة ٧٠٪ على الأقل من مجمل ساعات هذه الأعمال.
- ويتم التدريس باللغة العربية، باستثناء مادتين على الأقل في كل سنة منهجية تدرسان باللغة الفرنسية أو الإنكليزية.

أما نظام الـ LMD كما اعتمد في الجامعة اللبنانية، فهو مبني على الفصول والمقررات والأرصدة وفقاً لسلم الشهادات التالية: الإجازة، الماجستير والدكتوراه (LMD). وتتكون شهادة الإجازة من مائة وثمانين (١٨٠) رصيداً موزعة على ستة فصول دراسية بمعدل ثلاثين رصيداً في الفصل الواحد.

تقسم المقررات إلى ثلاث فئات:

- أ. مقررات إلزامية ويكون مجموع أرصدها ١٥٧ رصيداً للإجازة وتكون:
- إما إلزامية متخصصة: لطلاب الاختصاص أي ضرورية للتخرج في الاختصاص المطلوب

وتحدد في المناهج.

- وإما إلزامية عامة لكل طلاب الجامعة اللبنانية أي صالحة لكل الاختصاصات (بقرارها مجلس الجامعة) شرط أن لا يتجاوز مجموع أرصدها الستة.
 - ب. مقررات اختيارية ويكون مجموع أرصدها ٢٠ رصيماً يختارها الطالب من التخصص المطلوب او التخصصات الأخرى في الوحدة الجامعية نفسها.
 - ت. مقررات حرة ويكون مجموع أرصدها ٣ يختارها الطالب من كل وحدات الجامعة اللبنانية.
- كل جامعة من الجامعات المعروضة تحدد حالياً الشروط الأساسية لاكتمال المتطلبات الضرورية من أجل نيل الشهادة في علم السياسة. ويظهر قاسم مشترك بين هذه الجامعات حيث ينبغي على الطلاب النجاح في ثلاث مجموعات من المقررات: متطلبات الجامعة، ثم متطلبات الكلية التي لا تُعنى بالضرورة بقسم العلوم السياسية، وأخيراً متطلبات مجال الاختصاص لدى القسم. مهما اختلف المنهج المعتمد (ساعات معتمدة أو أرصدة) بين الجامعات، يجمعها نسبة واسعة من الليونة المفتوحة أمام الطلاب في اختيار المقررات، ما قد يعتبر من الإيجابيات من حيث التثقيف العام وتوسيع مجال المعرفة، إنما من الممكن أيضاً تحديد جملة من السلبيات. منها صعوبة كسب الطالب جوهر المادة النظرية وهي تعد الأساس في علم السياسة، قبل التشعب في مختلف المواد البعيدة أو القريبة منها للمدارس الفكرية لدى العلوم السياسية.

خامساً: التعليم والتعلم

تواجه الجامعات العربية تحدي تنوع أساليب التعليم وتحديثها لكي تتناسب مع متطلبات العصر الحالي وعدم اقتصره على التلقي والتلقين من ناحية الطالب ليتمكن الأخير من الاتكال على قدراته وتطوير مهاراته التحليلية والمنهجية في العمل البحثي والميداني.

وقد اعتمدت الجامعة اللبنانية طرقاً تعليمية متنوعة حيث يشارك الطلاب في إعداد البحوث في مواد مختلفة بالإضافة إلى الأعمال التطبيقية. وبإمكانهم استخدام المكتبة وقاعة الكمبيوتر والإنترنت. ونادراً ما تخلو أبحاثهم من مراجع مستقاة من الصفحات الإلكترونية المعنية. وخلال إعداد أبحاثهم، يتلقى الطلاب توجيهات من أساتذتهم للقيام بزيارات ميدانية والقيام بمقابلات لتقصي المعرفة من مصادرها، مما يساعد على تلقيهم تعليماً دينامياً تفاعلياً وغير محصور وراء المكاتب أو مقاعد الدراسة. ومن جهتها، تقدم جامعة الكويت تعليماً حديثاً يعتمد على استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة لإيصال أهدافه التعليمية والتدريبية ولاسيما تقنية الاتصال والمعلوماتية لما لها من أهمية قصوى في مجالات دراسات العلوم السياسية لالتصاقها بتخصصات العلاقات العامة والإعلام والصحافة التحليلية والتثقيفية. فعلى سبيل المثال، تستخدم الفصول الذكية المتوفرة في الكلية في القيام بمحاضرات ونقاشات مشتركة بين طلبة بعض مقررات البرنامج ونظرائهم من جامعات أميركية وأوروبية وعربية بطريقة الـ (Conference Call & Distance Learning)، حيث تتاح للطلبة من الجانبين التواصل الحي عبر الكاميرات والإنترنت مع بعضهم البعض لمناقشة قضايا مشتركة. كما يستخدم العديد من أساتذة العلوم السياسية أدوات التواصل الحديثة كبرنامج الـ (Black Board) و (Oracle) والبريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي في تسهيل التواصل فيما بين الطلبة وبين عضو هيئة التدريس لزيادة التفاعل الأكاديمي وتعميق الفائدة. كما ويتصف البرنامج بالمرونة اللازمة للتعديل والتغيير والاستحداث بما يتلاءم ومواكبة تغيرات الساحة السياسية المحلية والإقليمية والعالمية، عن طريق تواصل القائمين على البرنامج مع جهات التحكيم والتقييم العالمية، للوقوف على أهم التحديات

والتطورات في المجال.

وفي الجامعات المصرية، تعتمد برامج العلوم السياسية على استخدام أساليب متنوعة في التعليم من خلال المحاضرات، إجراء الأبحاث، تنمية قدرات الطالب في استخدام تكنولوجيا التعليم، وزيادة قدراته على الاطلاع على أحدث الكتب والدوريات الأجنبية في العلوم السياسية مثل (Foreign Affairs). ومن الجدير بالذكر ان كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة استحدثت نماذج المحاكاة منذ عام ١٩٩٦، وذلك في إطار جهودها من أجل ترسيخ وتعميق الفكر الابتكاري والإبداعي للطلاب. فبدأت بتطبيق نموذجين للمحاكاة هما "مجلس الشعب المصري"، و"الأمم المتحدة"، حيث تتيح هذه النماذج الفرصة الكاملة للطلاب للتعلم الذاتي الحر والتدريب على مهارات عديدة تتمم رسالة الكلية التعليمية ببناء الشخصية المتكاملة القادرة على اقتحام المستقبل على مستوى التميز المطلوب. وتمثل فكرة نماذج المحاكاة في قيام الطلاب بمحاكاة أي من الهيئات أو المؤسسات المحلية، أو الإقليمية، أو الدولية. ولقد توسعت الكلية في تعميم فكرة النماذج، حتى أصبحت تقوم بتنظيم نماذج المحاكاة التالية: نموذج مجلس الشعب المصري، نموذج جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، نموذج المؤتمر الإسلامي، نموذج الاتحاد الأوروبي، نموذج الكونجرس الأميركي، نموذج الرئاسة الأميركية، نموذج تصحيح العالم، نموذج مؤتمر صناع قرار المستقبل، نموذج البورصة المصرية.

إزاء ذلك، ما زالت الجامعات الأردنية تعاني من إشكالية تنوع أساليب التدريس في كلياتها، إذ تشترك الأقسام الأربعة بطريقة التدريس التقليدية (المحاضرة) كجزء أساسي لكل مساق دراسي، وهي أسلوب أقرب إلى التلقين أكثر منه إلى التعليم. ويبدو واضحاً من طريقة طرح الخطة الدراسية أن الجانب النظري هو المهيمن في البرنامج التعليمي المعتمد، وتواجه الجامعات الأربع صعوبات في توفير مراجع أو مقررات (Textbook) حيث هناك عدد من المواد التي لا يوجد لها كتاب مقرر، حيث يكتفي البعض بإعطاء المحاضرة و قائمة مراجع غير ملزمة للطلبة. وتعطي جامعة اليرموك للمدرسين حرية استخدام الصيغة التي يرونها مناسبة فيما يتعلق بمتطلبات الجامعة والمقررات.

سادساً: فرص التعلم

تجمع الجامعات العربية المندرجة في هذه الدراسة، حكومية كانت أو خاصة، على اعتماد حد أدنى من الشروط لقبول الطلاب في كلياتها وكلها تطلب من المنتسب أن يكون حائزاً على شهادة المرحلة الثانوية.

في مصر، هذه الشروط مصدرها المجلس الأعلى للجامعات وهي تنص على ما يلي: أن يكون الطالب من الحاصلين على الثانوية العامة ويريد الالتحاق بالكلية وأن يستوفي الحد الأدنى للقبول طبقاً لما يحدده مكتب التنسيق في كل عام. لذا، فإن قبول الطلاب يحدد في ضوء التغيرات والتطورات التعليمية للدولة المصرية، وسياسة التعليم العالي بصفة خاصة، وأعداد المقبولين في الكليات كل عام. وتفرد جامعة القاهرة في توفيرها شعبتين في اللغة الأجنبية (الفرنسية والإنكليزية) وبذلك، على الطالب أن ينجح في اختبار اللغة ذات العلاقة وتتم المفاضلة بين المرشحين تبعاً للعلامات التي يحصلون عليها فيه بالإضافة إلى المعدل العام في الشهادة الثانوية. والوضع مماثل في جامعة المستقبل حيث يتم اختبار الطالب وفق مستوى لغته الإنكليزية، إذ يجب على جميع الطلاب الجدد المتقدمين للقبول في الكلية الخضوع لاختبار تحديد مستوى الإنكليزية (The Preliminary English Test- PET) وتحقيق المستوى المطلوب. أما في جامعة ٦ أكتوبر فيجوز قبول تحويل الطلاب من أي جامعة أو معهد معترف به إلى الكلية، بشرط استيفاء شروط القبول. وفي حالة قبول تحويل الطلاب من الكليات

المناظرة، يتم عمل مقاصة لمعادلة المقررات التي درسوها مع القرارات التي يقدمها القسم المحول إليه الطالب، ويشترط اعتماد عميد الكلية، والجامعة لهذه المقاصة. كما يجوز التحويل من قسم إلى قسم آخر داخل الكلية، بشرط توافر شروط القبول بالقسم الجديد.

في لبنان، يجب على الطالب الذي يود الالتحاق بالجامعة اللبنانية متابعة دراسة لغة أجنبية في الفصول الثالث والرابع والخامس على أن تجمع العلامة التي ينالها الطالب في كل من هذه الفصول والتي هي على ١٠ من أصل مائة مع العلامة التي ينالها هذا الطالب في مقرر اللغة الأجنبية والتي تدرس في الفصل السادس وتدخل ضمن مقررات الإجازة والتي تكون علامتها على ٧٠ من أصل مائة. كما يمكن للطلاب المقبولين لتحضير شهادة الإجازة ممن درسوا في جامعات أخرى أو في إحدى كليات الجامعة اللبنانية الأخرى، طلب معادلة بعض المقررات التي حصلوا عليها سابقاً. ويعتمد في ذلك النظام الخاص للمعادلات الذي يحدد شروط الاعتراف بالأرصدة المحصلة خارج الكلية والمحددة من قبل مجلس الوحدة، شرط أن لا يتعارض مع النظام العام للمعادلات في الجامعة اللبنانية وأن لا يتجاوز مجموع أرصدة المقررات المعادلة ٦٠ رصيداً في الإجازة.

في الأردن، تخضع الجامعات لشروط وزارة التعليم العالي الخاصة بالجامعات الرسمية والحكومية في ما يخص قبول الطلبة وتسجيلهم تحت مظلة لجنة القبول الموحد التي تشترط أدنى معدل تنافس في تخصص العلوم السياسية لخريجي الثانوية العامة الأردنية (٦٥٪). ويقوم الطلاب بتعبئة نموذج يشتمل على جدول يحدد به الجامعات والتخصصات حسب الأولوية وفقاً لما يراه الطالب مناسباً ضمن ثلاثين خياراً حسب أولوياته. ويتم تحديد قبول الطالب في القسم والجامعة ضمن معادلة إحصائية معقدة تعتمد في أساسها على معدل الثانوية العامة وزخم الطلب على تخصصات بعينها. ومن المعروف أن تخصصات العلوم الإنسانية تأتي عادة في آخر أولويات الطلبة.

سابعاً: المتخرجون

١. نسبة الخريجين

بالنسبة للجامعة اللبنانية، وبحسب برنامج الـ LMD في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، لم يكن يوجد خريجون بعد عند كتابة دراسة الحالة عنها في ربيع ٢٠١٢ لأنه لم تمض ثلاث سنوات مكتملة على مباشرة تطبيق هذا البرنامج. ولكن يتتظر في نهاية العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ أن يبلغ عدد الخريجين حوالي ٢٠٠ خريج في مختلف فروع الجامعة اللبنانية.

في مصر، بلغت نسبة النجاح في جامعة القاهرة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) في الفرقة الأولى ٨٣٪. أما بالنسبة لأعداد الطلاب الناجحين والراسخين بقسم العلوم السياسية بالكلية للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، فترتفع النسبة المئوية للطلاب الناجحين في الفرقة الثالثة مقارنة بالفرق الأخرى حيث بلغت ٩٣٪. وقد يعزى ذلك إلى أن الطلاب يدركون بأنهم على أعتاب التخرج ومن ثم يبذلون أقصى طاقتهم لبلوغ النجاح.

في جامعة ٦ أكتوبر (كلية العلوم الاجتماعية)، خلال العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، كانت نسبة التخرج عالية إذ بلغ عدد الطلاب في الفرقة الرابعة ٦٦ ونجح منهم ٥٠. وخلال العام الدراسي نفسه، بلغ عدد الطلاب في الفرقة الثالثة في جامعة المستقبل (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ٧٠ ونجح منهم ٦٠. وفي جامعة الكويت، بلغ عدد الخريجين في قسم العلوم السياسية ٥٦ طالباً في الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ و٥٣ في الفصل الثاني منه.

في الأردن، نلاحظ أن معدل الخريجين من الجامعات الحكومية أعلى من معدل الخريجين من

الجامعات الخاصة، وهذا قد يكون نتيجة الكلفة، بالإضافة إلى أن الجامعات الرسمية يخصص لها مقاعد تتوزع بين أبناء القوات المسلحة والمعلمين وقطاعات أخرى. إذ يقدر معدل أعداد الخريجين السنوي للجامعة الأردنية بـ ١٥٠ متخرجاً، مقابل ٥٠ في جامعة اليرموك و ٤٤ في جامعة مؤتة و ٣٥ في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

٢. متابعة مرحلة الدراسات العليا

بعد التخرج، تؤمن بعض الجامعات العربية المعنية بالدراسة فرص التخصص للطلبة عن طريق متابعتهم لبرنامج الدراسات العليا. فإلى جانب الإجازة في العلوم السياسية، تقدم بعض الجامعات إمكانية نيل درجة الماجستير (في جامعة الكويت، منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧، وتم تخريج أولى دفعاتها في أيار/ مايو ٢٠١١، كما في الجامعات الأردنية^(١)) أو الماجستير ومن ثم الدكتوراه (في الجامعة اللبنانية وجامعة القاهرة^(٢)).

في الوقت نفسه، يمكن للخريجين إكمال دراساتهم في جامعات عالمية شرط أن يكونوا قد اكتسبوا لغة أجنبية خلال مرحلة الدراسة التأسيسية، وقد رأينا كيف أن بعض الجامعات العربية تؤمن هذه الإمكانية لكي لا تقف اللغة عقبة بهذا المجال. أما العقبة الثانية، فتكمن في تكلفة الدراسة خارجا ويبقى هناك عدد محدود من الطلاب القادرين على الدراسة في الدول الأجنبية على مستوى الماجستير والدكتوراه. وإزاء ذلك، وضعت جامعة الكويت خطة لتأمين منحتين دراسيتين لابتعاث خريجيها لمتابعة الدراسات العليا في الخارج، وفق احتياجات كل تخصص علمي.

٣. الانخراط في سوق العمل

يؤمن عدد ضئيل من الجامعات خدمة مساندة للخريجين بعد إتمامهم مرحلة الإجازة (والمجستير لمن اتبع تلك الدراسات) في العلوم السياسية عن طريق أساليب متنوعة. على سبيل المثال، يسمح موقع جامعة العلوم التطبيقية الإلكتروني في الأردن للطلبة أن يدخلوا بياناتهم الكاملة بعد التخرج بما يسمح للجامعة بمتابعة أخبار الطلبة. لكن في معظم الجامعات العربية وبعد وضعها تحت المجهر في هذه الدراسة ظهر أن لا وجود لبرامج تربط بين الخريجين وأماكن التشغيل. وتتكلم الجامعات على قدرة الخريجين في الوصول إلى مراكز توظيف تقليدية متصلة بمجالات علم السياسة، مثل مؤسسات القطاع العام والوظائف الدبلوماسية والأجهزة الأمنية (لا سيما في الجامعات الأردنية) ووسائل الإعلام، وتعتمد هذه المؤسسات على التدريب المؤسسي لمن تمكن من الالتحاق بها، الأمر الذي أشارت إليه على سبيل الذكر في مصر الهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم في وثيقة المعايير الأكاديمية القياسية القومية للعلوم السياسية للجامعات، التي أكدت أن هذه البرامج تؤهل الخريجين لسوق العمل وتتيح لهم العديد من فرص العمل. وتجدر الإشارة إلى أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة أنشأت رابطة لخريجي الكلية يتم من خلالها عقد ندوات ومحاضرات عن أهم الأحداث السياسية الجارية، هذا بالإضافة إلى إقامة احتفال سنوي في شهر رمضان يتم من خلاله دعوة جميع خريجي الكلية. وفي لبنان، غالبا ما ينخرط خريجو الجامعة اللبنانية في مهنة أو في العمل بسهولة أكبر ويبرزون في شكل لا بأس به سواء في لبنان أو في الخارج، إذ يشكل برنامج التدريس الذي

(١) تشترط الجامعات الأردنية أن يكون الطالب حاصلاً على تقدير جيد في البكالوريوس حتى يستوفي شروط الالتحاق ببرنامج الماجستير.

(٢) ماجستير في الاقتصاد، الإحصاء، العلوم السياسية، الإدارة العامة، الحاسب الآلي في العلوم الاجتماعية، الدراسات الأوروبية المتوسطة، ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد، الإحصاء، العلوم السياسية، الإدارة العامة، الحاسب الآلي في العلوم الاجتماعية.

يتلقاه الطلاب في الجامعة الوطنية اللبنانية برنامجاً متوازناً بين متطلبات الثقافة الحقوقية وبين دراسة الأبعاد السياسية، وجميع المتخرجين يملكون حداً أدنى يتمثل في استعمال لغتين على الأقل إن لم يكن ثلاثاً هي العربية والفرنسية والإنكليزية.

رغم ذلك، باتت إمكانية التوظيف تتضاءل بالنسبة لخريجي علم السياسة. لقد لوحظ في جامعة اليرموك في السنوات الأخيرة تزايد أعداد العاطلين عن العمل من حملة شهادات العلوم السياسية بشكل خاص، والعلوم الاجتماعية بشكل عام، مع العلم أن الجامعات الأردنية الأربع قد استحدثت قسماً تابعاً لصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية لتولي عملية التأهيل الوظيفي، وتقديم التدريب الفني اللازم للخريجين، وهذا القسم متاح لجميع الطلبة، وليس تابعاً لقسم العلوم السياسية.

كذلك في الكويت، تواجه جامعة الكويت مشكلة استيعاب عدد خريجيها المتزايد في سوق العمل، والمرتبطة بالفتور في نظام متابعة خريجي البرنامج بشكل رسمي. إلا أن تواصل الخريجين مع أعضاء هيئة التدريس والقسم العلمي حتى بعد التخرج، يوفر مرجعية - وإن كانت غير رسمية وغير موثقة - لنوعية الخبرات التي امتلكوها وكيفية تطبيقها في سوق العمل، كما توفر بيانات عن الأماكن الأكثر جذبا لخريجي البرنامج. ويطمح القسم العلمي لتعزيز سبل التواصل مع خريجيه ومتابعة أوضاعهم الوظيفية والعملية، كما يطمح لاستطلاع آراء أصحاب العمل عن مستوى الخريجين ومهاراتهم ونواحي القوة والضعف والاستفادة من تلك البيانات في رسم الخطط المستقبلية للبرنامج بما يضمن استمرارية تطوره ومواكبته للتطورات العالمية المتسارعة للتخصص عالمياً.

وبشكل عام، يتسنى أمام خريجي علم السياسة أنواع عديدة من المهن مثل الانخراط في الوظيفة العامة (الوزارات والمؤسسات الرسمية والسلك الدبلوماسي)، أو الجامعات أو المهن الإعلامية، كذلك مراكز الأبحاث والقطاع الخاص. ويشار إلى الميل للعمل في الأجهزة الأمنية بعد التخرج من الجامعات الأردنية.

الخلاصة

١. مكانة برامج العلوم السياسية العربية

من أهم الإنجازات التي تنعم بها الجامعات العربية المندرجة في هذه الدراسة هو الاعتراف بشهاداتها (البكالوريوس بشكل خاص) في جامعات الخارج وكذلك في سوق العمل العالمية، ما يضاعف آفاق الخريجين حاملي اختصاص علم السياسة في متابعة الدراسة والعمل خارجاً. ذلك إلى جانب فرص العمل المتاحة محلياً في البلدان المعنية هنا.

وفي هذا الخصوص، توأمت العديد من هذه الجامعات التطور المهني والتطبيقي لطلابها وخريجها من خلال آليات شتى. فتضم جامعة الكويت مكتبة متخصصة لمتابعة مؤسسات التدريب الميداني لطلبة التخصصات العلمية المختلفة في الكلية، بالإضافة إلى عمله كحلقة وصل بين الكلية والخريجين وجهات العمل. ويدعى هذا المكتب بـ "مكتب التدريب الميداني والخريجين" والذي يأمل القائمون عليه القيام بالدراسات الخاصة بالخريجين والطلبة المتوقع تخرجهم، وإجراء الدراسات الاستشرافية لمعرفة احتياجات سوق العمل المستقبلية من خريجي الكلية بمن فيهم خريجو برنامج العلوم السياسية والعمل على توفيرها ضمن خطة عمل الكلية المستقبلية. ومن أنشطة المكتب إقامة معارض الفرص الوظيفية للطلبة المتوقع تخرجهم، ومعارض المشاريع الطلابية، ودورات التهيئة لسوق العمل كدورات كتابة السيرة الذاتية، وكيفية اجتياز مقابلة الترشح للوظيفة، وأخلاقيات العمل المهني وغيرها. في مصر، يتميز منهج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة في التركيز على الجوانب العملية

داخل البرنامج من خلال تدريب الطلاب على نماذج المحاكاة والأنشطة، هذا بالإضافة إلى الأبحاث والتكليفات الميدانية التي يتم إعدادها من قبل الطلاب خلال فترة الدراسة. كما يوجد بجامعة ٦ أكتوبر مركز "التفوق للتدريب والتنمية البشرية" لتوفير المهارات المهنية والتقنية للطلاب والخريجين والعاملين في الجامعات المصرية والعربية في العلوم الإنسانية والطبية الاجتماعية، وضمان المناطق التكنولوجية، والأعمال المصرفية والتجارة والجودة. أما جامعة المستقبل فتقدم بدورها للطلاب برامج التدريب الصيفي حيث يسمح لهم بالتدرج، بدءاً من السنة الثانية، لدى الوكالات السياسية والاقتصادية والمالية ووسائل الإعلام وجامعة الدول العربية، وزارة الخارجية، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، فضلاً عن غيرها من وكالات وطنية ودولية. وفي عام ٢٠٠٧، تم توقيع اتفاق بين الكلية وجامعة ميريلاند-كلية بارك يقوم الطلاب طبقاً له بقضاء الصيف كله في الولايات المتحدة.

من ناحية الجامعة اللبنانية، لا بد من الإشارة إلى المستوى الجيد لخريجي قسم العلوم السياسية بمقياس كلفة التعليم الزهيدة جداً بالمقارنة مع القطاع الجامعي الخاص. ويحتاج الطالب لكي يكون مميزاً ومبدعاً أن يعتمد على نفسه ويقوم ببذل مجهود شخصي كبير من أجل تحقيق التفوق.

٢. التحديات الراهنة لبرامج العلوم السياسية العربية

أهم محور يظهر فيه عجز الجامعات العربية المعنية هنا هو محور المناهج، لاسيما في قصور بعض المساقات الأساسية من ناحية، كما تتضح الحاجة إلى مضاعفة المصادر في اللغة العربية وزيادة الإمكانات لترجمة المراجع والكتب، إلى جانب دعم الإنتاج الفكري والعلمي العربي لدى الجامعات. كما تصطدم بعض الجامعات بغياب تدريس مساقات جوهرية في علم السياسة، مثل قلة المواد المطروحة في نظريات علم السياسة والإحصاء السياسي أو في طريقة التدريس التقليدية التلقينية، أو عدم التعمق في مناهج البحث، ما يعرقل تهيئة الطلاب للقيام بأبحاث ودراسات مهنية وذات قيمة علمية عالية. وفي جامعة اليرموك، تجدر الإشارة إلى وجود مشروع للتخرج في المواد الإجبارية المطروحة للقسم، ما يعطي المجال لتوجيه الطالب نحو العمل البحثي أو الميداني، كما يوجد مبادرة مشابهة في جامعة مؤتة وهو مشروع التخرج كمادة أساسية ومساق إجباري.

لكن بالإجمال تشكو مناهج العلوم السياسية من قلة فرص التدريب العملي أو الميداني، ومن اقتصر التعليم على الجانب النظري. حتى بالنسبة لهذه الأخيرة فإن بعض المناهج وضعت منذ فترة قديمة بحيث أن النظريات التي تعلم لم يجر تعزيزها بالاتجاهات الحديثة في النظريات السياسية ولا بالمواضيع والقضايا السياسية المعاصرة. ويتصاحب ذلك طبعا مع الاستعانة بمراجع قديمة وكتب جامعية تجري طباعتها سنة تلو أخرى.

في إدارة البرامج، تشكو بعض برامج العلوم السياسية كغيرها من البرامج إما من مركزية اتخاذ القرارات على مستوى الكلية أو الجامعة، أو من خضوعها أحيانا لضغوط خارجية من أصحاب النفوذ ما يحد من صلاحيات القسم وموضوعية اتخاذ القرارات وذلك تحت وطأة المسابرة.

في الموارد الأكاديمية، من الملفت التفاوت الكبير في عدد الكوادر المتوفرة للتدريس في برنامج العلوم السياسية بين جامعة وأخرى، إذ تصل كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية (الحكومية) كما كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لدى جامعة القاهرة (الحكومية أيضا) إلى ٢٥٠ عضواً في الأولى و ١١٤ في الثانية. أما الكليات الأخرى فيتراوح حجم الهيئة التدريسية بين ٨ و ١١ عضواً متخصصاً لاسيما في الجامعات الخاصة. أما في ما يخص الترقية، فتتضمن كافة الكليات والأقسام نظاماً لترقية المدرسين إلى حين وصولهم إلى درجة الأستاذ. إن كثافة الطلاب في بعض

البرامج والتغيرات التي تصيب ميدان العلوم السياسية عبر العالم يطرح جدية النقص في الهيئة التعليمية، أحيانا من الناحية العددية وأحيانا أخرى من حيث الاختصاصات والكفايات التي يتمتعون بها. في محور التعليم والتقييم، تبين أن أنظمة الجامعات تواجه إشكالية تنوع أساليب التعليم وتحديثها لكي تتناسب مع حاجات الطلاب اليوم فيما تحاول الابتعاد عن أسلوب التلقي والتلقين الذي ما زال سائدا لا بتكرار أنواع جديدة وتفاعلية للتعليم. وفي ظل انخفاض النشاط العلمي لأفراد الهيئة التعليمية يقوم بعض الأساتذة أحيانا بترجمة مقالات، هي مصادر ثانوية (secondary resources) ويعتمدها كمقررات للطلاب، ودون الاهتمام بالمصادر الرئيسية. يترافق ذلك مع أساليب تقييم تقوم بدورها على التسميع. واعتماد نظام التقويم بشكل أساسي على امتحانات نصف العام الدراسي ونهاية العام الدراسي كما في الجامعات المصرية. فضلا عن أن الامتحانات تركز على المعارف ولا تقيس مهارات التفكير العليا.

في ما يتعلق بفرص التعلم المتاحة تسعى الجامعات التي نحن بصدها إلى استقطاب الطلاب الحاملين لشهادة المرحلة الثانوية، وعموما تكون الشروط القائمة للقبول في العلوم السياسية أدنى من العلوم البحتة والتطبيقية وأدنى من شروط عدد من الاختصاصات الإنسانية كإدارة الأعمال والاقتصاد مثلا. ولا توجد برامج دعم للطلبة عادة في هذا البرنامج في حين أن الإرشاد الأكاديمي إما غير موجود أو موجود إداريا ولكنه غير مفعّل داخل القسم. وهناك حالة خاصة بجامعة القاهرة تتمثل في عدم قدرة الطلاب غير القادرين مادياً على الالتحاق بأقسام اللغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية) بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، لأن مصاريفها مختلفة عن قسم اللغة العربية.

بالنسبة للمتخرجين، تتمتع الجامعات العربية المشمولة بالدراسة بنسبة عالية من النجاح لدى طلاب برامج العلوم السياسية وتتسنى أمام الخريجين فرص عديدة إما للانخراط بدراسات عليا (في بعض الجامعات التي توفر هذه المرحلة) أو للعمل في مختلف القطاعات من الحياة المهنية. لكن تجدر الإشارة إلى نقطة ضعف مشتركة بين الكليات والأقسام حيث لا تتوافر عندها الإمكانيات لمتابعة ورصد مسار طلابها بعد التخرج من الجامعة، ولا توجد أنشطة للتعريف بهذا الاختصاص وتسويق الخريجين، ولا توجد دراسات عن الخريجين تسمح بوضع استراتيجيات ملائمة لأقسام العلوم السياسية وبالتالي فإن هذه الاستراتيجيات غائبة بدورها أيضا.

